



في يومها الدولي ١٥ أيلول

الديمقراطية

في السياق العراقي

اعداد فريق

مركز المعلومة للبحث والتطوير

حارث رسمي الهيتي - الكرار حسن كعيد

بغداد - أيلول ٢٠٢١

التمهيد:

تقف العديد من الأسباب خلف تحديد الأيام الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة، فهي تمثل مناسبات للتذكير براهنية بعض القضايا ومدى الحاجة للتفكير بها من جديد، كما إنها تمثل مراجعة لتجارب كثيرة عاشتها وعملت عليها وطوّرتها لاحقاً شعوباً أخرى، هي تشبه إلى حدٍ ما عملية العصف الذهني التي نمارسها أحياناً لتدشين نقاش حول قضيةٍ ما. مذكّرنا هنا بأن بعض المناسبات التي يتم تناولها يسبق وجودها وجود الأمم المتحدة ذاتها. كما إنها تمثل نقطة الشروع لفيض من النقاشات التي من شأنها أن تتوقف عند نقاط النجاح والإخفاق.

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الخامس عشر من أيلول من كل عام يوماً دولياً للديمقراطية، ويمثّل هذا اليوم الفرصة للوقوف على حال الديمقراطية وتجاربها في العالم، ونحن هنا كفريق بحث مركز المعلومة للبحث والتطوير سنناقش في هذه الورقة تجربة الديمقراطية في العراق آخذين بعين الاعتبار أهمية وراهنية مثل هذا الموضوع ونحن نعيش مئوية الدولة العراقية. مسطّين الضوء على أهم معرقلات بناءها ونجاحها كذلك المخاطر التي من الممكن أن نعيشها حال غيابها.

عن الديمقراطية:

"الديمقراطية هي النظام الوحيد الذي يسمح للحاكم أن يطوي حقائبه"، رغم إن مقولة خوسيه سانيه رئيس البرازيل الأسبق تبدو صحيحة لكن دفعها ومحاولة طرحها كمقولة نهائية ليس صحيحاً، التداول السلمي للسلطة هو واحد من إشتغالات الديمقراطية وليس الديمقراطية كاملة، كذلك الأمر عندما يتم طرح الديمقراطية وقياسها استناداً الى الانتخابات وحدها، فالانتخابات الحرة والنزيهة والتي يتم من خلالها وصول رأي الشعب أو الجماعة ليس هي نهاية المطاف، فعلى رأي أحد الباحثين قد الانتخابات هي المكان الخاطئ للانطلاق نحو تحول ديمقراطي قبل أن تكون الأحزاب السياسية قد رسخت حضورها، واتفقت الحركات المسلحة على ترك السلاح، ما لم يتوفر هذان العنصران سيصعب إقناع الخاسرين بنتائجها ولن يكون من خيار أمام الناخبين سوى الاختيار على أساس الهويات العرقية والدينية(1).

ومن أخطر ما يُطرح من تعريفات، هو أن يتم تعريفها باعتبارها حكماً للأكثرية، فعلى الرغم من ضبابية ما تعنيه هذه الأكثرية يبقى تأويل المعنى خطراً بحد ذاته، ففي العراق جرى استخدامها

للتعبير عن الأكثرية الطائفية أو الدينية، وهنا نشير إلى أمرٍ مهم يطرحه روبرت ماكيفر في إن "هذا الوصف خاطئ لطبيعة الديمقراطية، لأن الحكم التعسفي ربما إن استند إلى إرادة الأكثرية، وربما بلغت الأكثرية الحكم عن طريق الديمقراطية واستخدمت بعد ذلك الحكم للقضاء على المبدأ الديمقراطي" (2). فمن منا يستطيع أن ينكر إن الديمقراطية – باعتبارها انتخابات فقط- أوصلت هتلر إلى السلطة في 1933 و أوصلت محمد مرسي والإخوان المسلمين إلى السلطة أيضاً في 2012، ولاحقاً عمل كل منهم على الذهاب باتجاه اصدار كثير من القوانين من شأنها أن تقف بالضد من جوهر الديمقراطية.

يعرف الآن تورين (عالم اجتماع فرنسي معاصر) الديمقراطية بأنها اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين يتم خلال فترات منتظمة ولا وجود لسلطة شعبية قابلة لتسميتها ديمقراطية ما لم تكن ممنوحة ومجددة عن طريق الاختيار الحر(3)، بينما يراها قسم آخر بأنها نظام سياسي يقدم فرصاً دستورية دورية لتغيير مسؤولين الحكومة وميكانيكية اجتماعية تسمح لأكبر جزء ممكن من السكان للتأثير على القرارات الرئيسية من خلال اختيارهم للمنافسين للفوز بالمناصب السياسية.

ويراها فيليب شميتز (أستاذ العلوم السياسية الأمريكي) و تيري كارل (أستاذ العلوم السياسية الأمريكي) تمثل نظاماً للإدارة والتنظيم مشترطين أن تكون هنالك عملية للمراقبة والمحاسبة يخضع لها الحكام فيما يخص أعمالهم في المجال العام. محددين طريقة عملها بصورة مباشرة من خلال التنافس والتعاون للنواب المنتخبين، الديمقراطية الحديثة كما يروها تقدم تشكيلة من القنوات والعمليات التنافسية للتعبير عن المصالح والقيم القائمة على أساس أطر مختلفة (حزب سياسي، وظيفة، جماعة، إقليم)(4).

روبرت دال (عالم الاجتماع والسياسية الأمريكي) يتفق مع التعريفات السابقة من حيث إن الانتخابات هي أهم ما في الديمقراطية ولكنه يشترط لهذه الانتخابات أن يسبقها نظاماً عادلاً للانتخابات وإقراراً لحرية التعبير وتنوعاً في مصادر المعلومات، وضعف آثار النفوذ الأجنبي أو السيطرة الأجنبية أو أن تكون موالية على نحو إيجابي(5) وغياب أي من الاشتراطات التي أشار إليها (دال) لا يجعل من عملية بناء الديمقراطية تبدو مستحيلة لكنها تكون عملية محتملة.

من كل التعريفات التي سبقت لها الإشارة يُنظر إلى الديمقراطية من نافذة الجانب السياسي والانتخابات فقط، وهنا من الممكن وصفها بالـ"ديمقراطية المختلة" حسب فولفجانغ ميركل الذي

يعرفها باعتبارها "انظمة سلطوية تتميز بوجود نظام انتخابي ديمقراطي عامل فيها الى حد ما يتم من خلاله تنظيم عمليات الدخول الى مراكز السلطة ولكنها من جراء الخلل الذي ينجم في منطق الاداء الوظيفي في جسم أحد أ اجسام عدد من أنظمة الحكم الجزئية فيها تفتقد الى الدعائم المكملة التي لا يمكن الاستغناء عنها لضمان تأمين الحرية والمساواة والرقابة في ديمقراطية عاملة"⁽⁶⁾. وللديمقراطية أبعاد أخرى من المهم توافرها، وهي حسب فالح عبد الجبار ليست مثلاً عليا ومبادئ مجردة يتبنى تطبيقها مصلح بعينه، هي ليست أكثر من تمثيلات فكرية لعلاقات متبلورة أو قيد التبلور، هي نظام علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية مؤسسية وثقافية. ولكي تكون هكذا فيجب أن تعمل بمستوياتٍ ثلاث حسب عبد الجبار:

أولاً: نظام علاقات بين أفراد وفئات مجتمع معين.

ثانياً: نظام علاقات بين هذا المجتمع وبين الدولة بوصفها هيئة ناظمة لاحتكار وسائل العنف المشروع والتقنين، لصيانة حياة وملكية وثقافة سائر مكونات المجتمع، وحماية المجتمع نفسه ككل من التحديات الخارجية.

ثالثاً: نظام علاقات وظيفي مؤسسي بين مكونات هذه الدولة، التي تضطلع بوظائف متباينة (التنفيذ، التشريع، القضاء).

في السياق العراقي :

أولاً: من قيام الدولة العراقية 1921- سقوط نظام صدام حسين 2003

قبل مئة عام من الآن تأسست الدولة العراقية من ضم ولايات (بغداد والبصرة والموصل) ومن دون الخوض في نقاش طويل ليس مجاله هنا، قامت هذه الدولة الوليدة أول ما قامت على فكرة استيراد ملكاً لها من الخارج بتدخل بريطاني - فيصل بن الحسين ملك سوريا الذي غادرها الى لندن بعد الغزو الفرنسي لها- ومرجع هذا الاختيار رؤية بريطانيا للموضوع ولشخص فيصل نفسه كونه من الأسرة الهاشمية وهذا من شأنه - حسب اعتقاد بريطانيا- بأن يضفي نوعاً من الرضا على هذا الملك. هذا النظام الذي يفترض البعض إنه لو أستمّر لكان حال العراق أفضل مما هو عليه الآن، وهذه نظرة نراها غير دقيقة بالمرّة، فالحياة السياسية آنذاك لم تكن أبداً كما يطرحها هؤلاء الآن،

فمثلاً واحدة من أهم ركائز الديمقراطية هو قانون يتفق عليه الجميع ويخضعون له باعتباره ناظماً رئيسياً فمَنْذ أن أصدر الانكليز قانون النزاعات العشائرية في تموز 1918 وتحول هذا القانون الى قانوناً للبلاد واستتنتت الريف من سريان القانون الوطني عليه وهنا من الناحية القانونية بقي العراق يخضع لنظامين واحد خاص بالمدن وآخر بالريف العشائري(7) . وبالعودة إلى روبرت دال وإشارته إلى إن واحدة من مميزات قيام ديمقراطية هو ضعف التدخل الأجنبي، لا يختلف اثنان على حجم التأثير والتدخل البريطاني في البلاط الملكي حتى بعد تشكيل أول وزارة عراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب ناهيك عن فرض مستشارين بريطانيين مع كل وزير عراقي وهنا يكفي الإشارة الى بيرسي كوكس ودوره عند مرض فيصل الأول 1922. وشهدت الفترة هذه كثير من الحوادث التي تتنافى مع جوهر الديمقراطية فكثير ما عُطلت الأحزاب السياسية وأغلقت الصحف وجرى ملاحقة الكثير من السياسيين واعتقالهم وحتى إعدامهم وأبرزها ما جرى لقادة الحزب الشيوعي العراقي وتعليق جثثهم في ساحات بغداد. حتى الانتخابات كان التعامل معها يجري انطلاقاً من مدى توافقها وتوجهات البلاط اذ ألغيت نتائجها عام 1954 لا لشيء سوى إن البلاط كان يرى إنها تعارض مزاجه (8).

منذ ثورة تموز 1958 ولغاية شباط 1963 وتغييراً يخص الجانب السياسي لم يطرأ على المشهد، صحيح قد تم ايقاف ملاحقة السياسيين والغاء اسقاط الجنسية العراقية واصدار قانون جديد يجيز العمل للأحزاب السياسية عام 1960 لكن القانون ذاته قد تم تفعيله حسب رغبة قاسم نفسه ووزارة الداخلية. فعاب المجلس النيابي وقيدت الحياة الحزبية.

ومنذ أن سيطر التيار القومي والبعث على السلطة في العراق وحالات تعطيل الأحزاب والصحف التي لا تتفق مع رؤية الحاكمين وملاحقة واغتيال السياسيين والنفي والإقصاء حاضرة، وشيئاً فشيئاً اتجه العراق إلى دولة الحزب الواحد وتدرجياً الى العائلة والشخص دولة الأخ الأكبر على حد تعبير جورج أوريل. حتى وإن يحاجج البعض بوجود "المجلس الوطني" في حقبة البعث مثلاً فنظرة سريعة الى صلاحياته وقراراته تبين مدى طاعته وانسياقه لتوجهات رأس السلطة حصراً، هو لا يعدو كونه يضفي شكلاً لشرعية النظام ليس إلا. مثله مثل الاستفتاء الذي كان يطرح على العراقيين مختصرين "الديمقراطية" حسب وصفهم بكلمتي (نعم، لا) كما حدث في الاستفتاء على صدام حسين في الأعوام (1995 و 2002).

ثانياً: تجربة ما بعد عام 2003

في كتابه (الموجة الثالثة .. التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين) يشير صموئيل هنتغتون الى ان النظم التي تحولت الى الديمقراطية في الموجة الأولى كانت عبارة عن ملكيات استبدادية وارشتراطيات اقطاعية متداعية، بينما الدول التي ذهبت باتجاه التحول الديمقراطي في الموجة الثانية كانت دولاً فاشية ومستعمرات ودكتاتوريات، بينما تشكل دول الحزب الواحد والأنظمة العسكرية والدكتاتوريات الفردية دول الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي(9). وحسب تعريف هنتغتون لموجة الديمقراطية باعتبارها تحولاً من النظام السلطوي الى النظام الديمقراطي فإن عملية التحول هذه تخضع لعوامل مختلفة، قد يكون التحول هذا نابعاً من داخل المجتمع ذاته كحالة الهند أو قد تكون مفروضة على المجتمع من خارجه كحالة اليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية او العراق بعد العام 2003 بعد سقوط نظام صدام حسين بفعل الغزو الأمريكي للعراق(10).

قد يبدو من التجربة الديمقراطية في العراق وكأنها اجتازت مرحلة الخطر أو حسب الأدبيات السياسية مرحلة التحول باعتبارها فترة انتقالية من النظام التسلطي نحو النظام الديمقراطي، والوصول الى المرحلة الأكثر استقراراً حين يكون هنالك قبولاً بالنظام الديمقراطي الجديد من كافة الفاعلين السياسيين. وإذا افتراضنا إن كل هذا قد تحقق، فهنالك ما هو أهم، ما يضمن نشوء بيئة قائمة على المساواة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، هذا الأمر لا يتحقق من غير الدفع بالديمقراطية للوصول بها إلى مرحلة الديمقراطية الاقتصادية التي تضمن توزيعاً عادلاً للموارد واجتماعية من شأنها أن تمنح مختلف فئات المجتمع القدر ذاته من حقوق المشاركة. فالأنظمة السياسية وإن كان يتم فيها الإيفاء ببعض عناصر النظام الديمقراطي شكلياً مثل حق الانتخاب العام بالمساواة إلا انها تفتقد العناصر الجوهرية الأخرى وهي حسب رأي توماس ماير ديمقراطية معطوبة(11).

كل ما تقدم التطرق له في أعلاه من الممكن اعتباره جزء من النظام الديمقراطي، أو ديمقراطية سياسية التي نعتقد إنها غير كافية لوحدها لبناء مجتمعاً ديمقراطياً، بل من المهم والضروري العمل على بناء الديمقراطية الاجتماعية بإطارها الواسع وعدم الاكتفاء بكونها نظاماً يتبنى نهج التحفيز الاقتصادي فقط وإنما من شأنه أن يتجه "نحو الإنسان لتمكينه من الاندماج الاجتماعي والمشاركة المجتمعية والاقتصادية، فالديمقراطية الاجتماعية نظاماً من شأنه أن يعيد توزيع

الثروات ويحارب الفقر"(12). نظاماً يعمل في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية التي إن غابت تبدو الديمقراطية ناقصة. آخذين بالاعتبار إن الفقراء وقليلي الدخل لا يمكن أن يكون تفكيرهم بالديمقراطية بجانبها السياسي أكثر من تفكيرهم بقوت يومهم، مثلاً كشف استطلاع للرأي بعد ثورة يناير 2011 في مصر إن ما نسبته 19% فقط ممن شاركوا في ذلك الاستطلاع بينوا إن الرغبة في تحقيق الديمقراطية كانت سبباً رئيسياً في إسقاط مبارك فقط، بينما أشار 65% منهم إن تردي الأوضاع الاقتصادية كان السبب في خروجهم (13).

برقيات على هامش اليوم الدولي للديمقراطية:

- منذ عشرون عاماً والحديث يجري عن التجربة الديمقراطية في العراق، وبمراجعة خاطفة لطبيعة النظام – القائم على أساس المحاصصة الطائفية- وما أنتجه من أزمات مستمرة لعل أبرزها المتعلقة بمدى مقبولية هذا النظام، مقبوليته من قبل الفاعلين السياسيين كما تهدف الديمقراطية، فاحتجاجات 2011 في العراق تبعتها احتجاجات "المحافظات ذات الغالبية السنية" واحتجاجات 2015 وصولاً واستفتاء الكرد على الانفصال عام 2017 و لحظة تشرين 2019 كلها بشكلٍ أو بآخر تقول بذلك.
- إن هذا التغيير "الديمقراطي" في العراق جاء بتأثير قوى/إرادة خارجية فرضها الاحتلال الأمريكي، وليس بتأثير الداخل العراقي، أو حتى أحزابه وحركاته الجماهيرية، ولوجود كثير من دول الجوار العراقي قائمة على أساس الأنظمة السلطوية باختلاف مرجعياتها كانت تجربة الانتقال الديمقراطي محط توجس من قبل هؤلاء إن لم نقل معرقلاً لإجراء تغييراً مثل هذا.
- نظراً لريعية الاقتصاد العراقي وما يمثله هذا الريع من ايجاد مداخيل عالية متأتية من القطاع النفطي فقط ولا دخل لباقي الفئات باستحصاله، هذا يسمح للدولة بأن تكون منعزلة او مستقلة نتيجة ارتباطها بالنفط وتسويقه الذي هو بالتالي على علاقة وثيقة بالخارج، كل هذا من شأنه ان يفقد المجتمع واحدة من أبرز حقوقه وهو مساءلة المتصددين للشأن العام.
- لعبت قرارات بول بريمر وسلطة الائتلاف أيضاً بإنتاج إن يصح القول هنا كثير من المناهضين لهذا التغيير الديمقراطي، فمثلاً كان لقرار اجتثاث البعث وكذلك حل الأجهزة الأمنية ووزارة الدفاع وحل وزارة الاعلام أنتج ما يقارب ثلاثة ملايين مواطن في

- الحسابات الاجتماعية لو قدر متوسط عدد افراد الاسرة العراقية بخمسة أشخاص. وتحول قسم منها الى مغذي للتعبة البشرية للحرب الأهلية(14) .
- تتطلب عمليات الانتقال الديمقراطي ارادة حقيقية تعرف بإرادة الانتقال وهذا يتحقق عن طريق ترسيخ ثقافة المشاركة والاختلاف، و اصلاح البنى الفكرية اولاً ومأسسة المؤسسات ودمقرطتها ثانياً (15)

انتهى

- المصادر:
- 1. غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير
- 2. روبرت ماكيفر، تكوين الدولة
- 3. تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي، مجموعة مؤلفين
- 4. تأثير العمليات، مصدر سابق
- 5. غيورغ سورنسن، مصدر سابق
- 6. سايمون فاوت، قراءة في الديمقراطية الاجتماعية.. الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية
- 7. حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية
- 8. <https://www.almadasupplements.com/print.php?cat=13420>
- 9. صموئيل هنتغتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين
- 10. تأثير العمليات، مصدر سابق
- 11. توماس ماير، مستقبل الديمقراطية الاجتماعية
- 12. سايمون فاوت، مصدر سابق
- 13. جون آر برادلي، الربيع العربي
- 14. علي مهدي، العدالة الانتقالية الطريق الأمثل للتحول الديمقراطي، الثقافة الجديدة العدد 370 تشرين الثاني 2014
- 15. صالح ياسر، خيارات أو سيناريوهات الانتقال الديمقراطي .. بعض الدروس